أخلاقيات المعرفة في ظل مجتمع المعرفة

د. الجوزي ذهبية

جامعة خميس مليانة

raison81@yahoo.fr

الملخص:

ترتبت على الطفرة التكنولوجية التي عرفتها البشرية، مجموعة كبيرة من القضايا المعقدة أبرزها تأثير هذه الطفرة على منظومة الأخلاق ومستقبل القيم الإنسانية.

وإذا كانت منظومة القيم تتفاعل مع التحديات التي يفرزها التحول والتطور عبر التاريخ، فإنها تضيق نتيجة ظهور إشكالات جديدة كالجرائم التي تحدث عبر الآنترنت، مثل: اختراق البيانات الشخصية، القرصنة والغش المصرفي، بالإضافة إلى ما فجرته تقنيات الهندسة الوراثية من مخاوف في إمكانية استعمالها السيئ في مجال الاستنساخ.

لهذا يجب أن تكون المسؤولية وأخلاقيات المعرفة حاضرة في المجتمع، وعند اختيار مشاريع البحث من طرف الباحثين.

Résumé :

La mutation technologique que l'humanité a connue pendant ces dernières années a provoqué plusieurs questions concernant l'avenir des valeurs et l'éthique de la société. le piratage de logiciels, des comptes bancaires, des sites internet, et aussi les mauvaises applications de génie génétique dans le clonage, sont les nouveaux crimes qui ont apparait dans la société du savoir.

Face à toute cette série des malentendus de la science, l'éthique et la responsabilité de la science devraient faire partie intégrante dans la société et dans les projets de recherches choisissaient par les scientifiques.

هذا التعقيد في مستويات عديدة من أشكال الصراع الجديد، كالعنف والفساد والجريمة المنظمة، وخصوصا على شبكة الانترنت، حيث نشأت جرائم جديدة من قبيل الغش المصرفي واختراق البيانات الشخصية والتصوير غير المشروع وتداعيات العالم الافتراضي... إلخ، والتي تقع كلها في قلب مجتمع المعرفة، وتولدت عبر اختراق أنظمته ورموزه، بالإضافة إلى ذلك ما فجرته الثورة العلمية من قضايا مرتبطة بمستجدات الهندسة الوراثية حيث أصبحت البشرية أمام إشكالات أخلاقية لا نجد في مدونات القيم القديمة تصورات تساعد على مواجهتها وإيجاد الحلول المناسبة لها، **فما هي أخلاقيات التحول إلى مجتمع المعرفة؟**

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بالتطرق إلى العناصر التالية:

1- ما المعرفة وما هي أنواعها؟

2- ما مفهوم مجتمع المعرفة وما هي أبعاده؟

3- ما الفرق بين الأخلاق وأخلاقيات المعرفة؟

4- ما هي مختلف القضايا الأخلاقية التي يفجرها مجتمع المعرفة؟

أولا: مفهوم المعرفة وأنواعها.

يمكن تعريف المعرفة بأنها الفهم الواضح والمؤكد للأشياء: أي كل ما يدركه أو يستوعبه العقل من خبرة عملية أو مهارة أو اعتياد أو اختصاص، وإدراك معلومات منظمة تطبق في حل مشكلة ما. كما تعرف المعرفة على أنها نتائج معالجة للبيانات التي تخرج بمعلومات إذ تصبح معرفة بعد استيعابها وفهمها، وتكرار التطبيق في الممارسات يؤدي إلى الخبرة التي تقود إلى الحكمة. [1]

أما تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 فقد عرفها على أنها " سلعة ذات منفعة عامة تدعم الاقتصاديات والبيئة السياسية والمجتمعات وتنتشر في جميع جوانب النشاط الإنساني كما تتوقف قيمة المعرفة لأغراض التنمية على مدى تطبيقها بفعالية، لذا يتطلب السعي لإقامة مجتمع المعرفة وضع إستراتيجيات فوق قطاعية تحقق التكامل بين استيعاب المعرفة واكتسابها ونشرها، حيث ينظر إلى إستراتجيات تنمية المعرفة على أنها موضع اهتمام المجتمع ككل والفاعلين الاقتصاديين والحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني". [2]

كما يمكن تقسيم المعرفة إلى نوعين: [3]

1-المعرفة المعلنة: وهي الشائعة بين الناس والمعروف مستودعها ومتاح الوصول إليها لكل من يبحث عنها. ومثل هذه المعرفة مخزنة في الكتب والوثائق المختلفة ومتاحة في وسائط متعددة الأشكال، وتوفرها

---

[1] الخلوف الملكاوي، إدارة المعرفة، الممارسات والمفاهيم، الوراق، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص 30-31.

[2] تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2002، ص 6.

[3] علي السلمي، إدارة التميز، نماذج و تقنيات الإدارة في عصر المعرفة، دار غريب، القاهرة، 2002، ص 202-203.

تقنيات الاتصال والمعلومات. يتم التعامل فيها بالتبادل والتحديث والاستخدام لمختلف الوسائل حسب رغبات ومتطلبات المستخدمين.

2–المعرفة الكامنة: وهي المعرفة التي يختزنها أصحابها في عقولهم ولم يعبروا عنها بأي صيغة من الصيغ، ومن ثم فهي غير معلومة ولا متاحة للآخرين وتظل حبيسة عقول أصحابها وقد تموت بموتهم ولا يقدر لها الظهور إلى العلن أبدا. إلا أنه في بعض الأحيان قد تتهيأ لأصحاب تلك المعرفة المختزنة الفرص والحوافز التي تدفعهم للتصريح بها، وإظهارها للآخرين بدرجات مختلفة من الوضوح والاكتمال.

ثانيا: مفهوم مجتمع المعرفة.

يرى "دراكر" (**Drucker**) أن مجتمع ما بعد الرأسمالية سوف يتميز بأن المورد الرئيسي فيه هو المعرفة وليس رأس المال أو الخامات، وهذا المجتمع الجديد يضم طبقات جديدة تختلف عن تلك الموجودة سابقا في المجتمع الرأسمالي، فالمجتمع الأول يتكون من طبقتين هما الرأسماليون والعمال، أما مجتمع المعرفة فيتكون من طبقتين أساسيتين هما: عمال المعرفة، وعمال الخدمات، كما تكون الأنشطة المعرفية هي الأساس في إنتاج الثروة.

ويعرف تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2003 مجتمع المعرفة بأنه[1] " ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات نشاطات المجتمع: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولا للارتقاء بالحالة الإنسانية شيئا فشيئا، أي إقامة التنمية الإنسانية".

من خلال ما سبق يتضح بأن مجتمع المعرفة له أبعادا مختلفة، يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

1. **البعد الاقتصادي:** تعتبر المعلومة في مجتمع المعرفة هي السلعة أو الخدمة الرئيسية والمصدر الأساسي للقيمة المضافة وخلق فرص العمل وترشيد الاقتصاد، وهذا يعني أن المجتمع الذي ينتج المعلومة ويستعملها في مختلف شرايين اقتصاده ونشاطاته المختلفة هو المجتمع الذي يستطيع أن ينافس ويفرض نفسه.
2. **البعد التكنولوجي:** إن مجتمع المعرفة يعني انتشار وسيادة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة، وهذا يعني ضرورة الاهتمام بالوسائط الإعلامية والمعلوماتية وتكييفها، وتطويعها حسب الظروف الموضوعية لكل مجتمع، سواء فيما يتعلق بالعتاد أو البرمجيات، كما يعني البعد التكنولوجي لثورة المعلومات توفير البنية اللازمة من وسائل اتصال وتكنولوجيا الاتصالات وجعلها في متناول الجميع.

---

[1] تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2003، ص 36.

[2] سعيد بن حمد الربيعي، التعليم العالي في عصر المعرفة، التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل، الشروق، الأردن، 2008، ص 110-112.

3. البعد الاجتماعي: يعني مجتمع المعرفة سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية في المجتمع، وزيادة مستوى الوعي بتكنولوجيا المعلومات، وأهمية المعلومة ودورها في الحياة اليومية للإنسان. والمجتمع هنا مطالب بتوفير الوسائط والمعلومات الضرورية من حيث الكم والكيف ومعدل التجدد وسرعة لتطوير للفرد.

4. البعد الثقافي: يعني مجتمع المعرفة إعطاء أهمية قصوى للمعلومة والمعرفة، والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص، وتوفير إمكانية حرية التفكير والإبداع، والعدالة في توزيع العلم والمعرفة والخدمات بين الطبقات المختلفة في المجتمع، كما يعني نشر الوعي والثقافة في الحياة اليومية للفرد والمؤسسة والمجتمع ككل.

5. البعد السياسي: يعني مجتمع المعرفة إشراك الجماهير في اتخاذ القرارات بطريقة رشيدة وعقلانية، أي مبنية على استعمال المعلومة، وهذا بطبيعة الحال لا يحدث إلا بتوفير حرية تداول المعلومات، وتوفير مناخ سياسي مبني على الديمقراطية والعدالة والمساواة، وإقحام الجماهير في عملية اتخاذ القرار والمشاركة السياسية الفعالة.

6. البعد التعليمي: يرتبط مجتمع المعرفة بالتعليم، إذ أنه لا يمكن تشكيل مجتمع معرفي بدون وجود قاعدة وشريحة عريضة من أفراد المجتمع تكون متعلمة وواعية ومستنيرة وقادرة على الإبداع والابتكار، وهذا يمثل تحديا لنظم التعليم في مختلف المجتمعات، ويلقي عليها مسؤولية سرعة التطوير نفسها بحيث تصبح مجتمعات منتجة للمعرفة. ولذا تعمل المجتمعات وتتسابق الدول نحو توفير نظم تعليمية متقدمة تحقق الجودة، وتمنح الفرصة للحصول على خبرات تعليمية تلبي الاحتياجات الآنية والمستقبلية لدفع عجلة التنمية الشاملة، وتستجيب للتحديات القادمة، وتعد جيلا قادرا على المنافسة ومؤهلا للمبادرة.

ثالثا: الأخلاق وأخلاقيات المعرفة.

بعدما تطرقنا في العنصرين السابقين إلى مفهوم المعرفة ومجتمع المعرفة، سوف نقف في هذا العنصر على مفهوم الأخلاق ومضمون أخلاقيات المعرفة.

أ-الأخلاق: تعني الأخلاق في **اللغة** الطبع والعادة وهي جمع خلق، أما في **الاصطلاح**:[1] فقد أخذت تعاريفا عديدة ليس بينها كثيرا من الاختلاف، وبصورة عامة يمكن القول بأن الأخلاق هي مجموعة القيم والمعايير التي تحدد السلوك الصحيح والخاطئ حيث قامت المجتمعات بتطوير هذه القيم والمعايير لتشكل وعاءا حضاريا لها عبر فترات متعاقبة من الزمن. كما تعرف الأخلاق أيضا بأنها مجموعة القيم والأعراف والتقاليد التي تعارف عليها المجتمع وتوارثها عبر العصور، حيث وجد فيها خيره وصلاحه وأضحت بمرور الوقت قواعدً يمتثل بها قولا وعملا، ويتم الانصياع لها عن طواعية وإيمان، ويعد الخروج عنها سلوكا فاسدا ورديئا لأنه تمرد على قيم الجماعة وتخريبا لإرثها وتهديدا لكيانها. لهذا يقوم المجتمع بتنشئة أجياله على وفق هذه المنظومة الأخلاقية وتبعا لمقاييسها الخاصة مستعينا في ذلك بمؤسسات عديدة أبرزها (الأسرة والمدرسة والدين والمنظمات الاجتماعية) وبذلك تصبح الأخلاق مغروسة بوازع داخلي حيث تنبعث القواعد الضابطة

[1] طاهر محسن منصور, نعمة عباس الخفاجي, قرارات في الفكر الإداري المعاصر, دار اليازوري، الأردن، 2008، ص40.

للسلوك الأخلاقي من داخل الفرد نفسه، عندما يعمل الضمير على ضبطها وتوجيهها. ويعد الوازع الداخلي أسمى مراحل النمو الخلقي لأن تصرفات الفرد يمليها الضمير الشخصي وكلما كان الضمير حيا كانت الأخلاق في أسمى معانيها، وإذا كان داخل الضمير بذورا للفساد تحت أي مبرر أو ضغط فإن السلوك الأخلاقي سينحرف عن جادة الصواب. ولما كان من الصعب الاعتماد على الضمير في توجيه السلوك وضبطه فإن المجتمع قد أوجد قوة أو سلطة خارجية متمثلة في اللوائح القانونية مهمتها توجيه العقاب للسلوك المنحرف.[1]

ب–أخلاقيات المعرفة:

يقصد بأخلاقيات المعرفة مجموعة المبادئ التي تحدد ما هو صائب أو خاطئ فيما يتعلق بالمعرفة أو السلوك المعرفي لأصحاب المعرفة.[2] وبناءً على هذا التعريف يفترض أن لا ينخرط أفراد المعرفة فيما يمكن أن يسبب الضرر والأذى للآخرين وذلك وفق ما يلي:[3]

1. أن لا تكون المعرفة مصدر ضرر للآخرين مثل المعرفة بالصناعات الحربية والكيماوية والإشعاعية.
2. أن لا تكون المعرفة تأهيل وقدرة وميزة في عمل أشياء لا يستطيع الآخرون عملها مثل تحقيق مصالح ذاتية غير مشروعة والتزود بقوة لعمل ما هو غير مشروع.
3. أن لا تنتج المعرفة بسلوك ووسائل لا أخلاقية وغير سوية.

لذلك فإن البعد الأخلاقي لأفراد المعرفة يشكل محورا أساسيا يجب العناية به عند استقطاب وتدريب وتربية أفراد المعرفة للتأكد من أنهم يتمتعون بمعاني أخلاقية صحية وأن ينمى فيهم روح الالتزام بالسلوك الأخلاقي. حيث أن أخلاقيات الفرد لا تتحقق بمجرد قراءته لمجموعة من القواعد الأخلاقية إنما يتم بلورة البعد الأخلاقي لدى الفرد عبر سبل تربوية سليمة تزرع وتنمي عنده مفاهيم وقيم واتجاهات إيجابية نحو الالتزام بالسلوك الأخلاقي الذي يخدم البشرية ولا يضرها في أي عمل أو تجربة معرفية يقوم بها.

وهناك مجموعة من أبعاد أخلاقية لها دلالتها في السلوك المعرفي هي:[1]

1– أن يجعل من رفاه المجتمع ومصالح أفراده محورا أساسيا لكل أفعاله وقراراته.

2– أن ينجز مسؤولياته المهنية بكل أمانة وصدق وإخلاص.

3– أن يدعم ويحمي الحقوق المدنية والإنسانية لكل الأفراد.

---

[1] مهدي السمرائي، إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي، دار جرير، ط1، الأردن، 2007, ص 406-207.

[2] L'éthique de la science et de la technologie, Bulletin Internationale de l'enseignement scientifique et technologique et de l'éducation environnementale de l'UNESCO , 2000, p3.

[3] إبراهيم الخلوف الملكاوي , إدارة المعرفة , الممارسة والمفاهيم , الوراق للنشر, الأردن, ط1, 2007, ص171– 172.

[1] نفس المرجع السابق , ص 273.

4- أن يحترم ويطيع الدستور والقوانين والأنظمة المعمول بها في مجتمعه ولا يشترك عن قصد أو يدعم أية منظمة أو نشاط يرمي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى التأثير على نظام الحكم والقوانين.

5- أن يطبق السياسة المعرفية المرسومة من قبل إدارة المعرفة حسب القوانين والأنظمة المحددة.

6- أن يسلك السبل الملائمة لتطوير القوانين والسياسات ذات العلاقة بالمعرفة.

7- أن يتجنب استغلال معرفته لمكسب أو مصلحة شخصية سواء في المجالات السياسية أو الاجتماعية أو الأخلاقية.

8- أن يسعي للحصول على درجات علمية ومعارف جديدة من خلال البحث العلمي المستمر.

9- أن يحترم العقود والاتفاقات السارية سواء الدولية أو المحلية.

رابعا: أهم القضايا الأخلاقية التي يطرحها مجتمع المعرفة.

يطرح مجتمع المعرفة العديد من القضايا الأخلاقية التي لها صلة مباشرة بما وصل إليه التقدم العلمي والتقني وكذا طغيان النزعة المادية، ففي الماضي كانت الفكرة التي يعمل بها الباحث أو المبتكر هي: " أنا مستعد أن أدفع عمري من أجل الحقيقة التي أسعى إلى اكتشافها "، هذا ما فعله "سقراط" في عهد الإغريق، وما فعله "غاليلي" في العصور الوسطى، أما في عصرنا الحالي فإن أغلب الباحثين والمبتكرين يعملون لصالح الشركات التي تنتظر أعمالهم بشغف، وفكرتهم في ذلك هي: إنني مستعد لأدفع آخر فلس لدي من أجل الابتكار ما دام سيعيد لي ما هو أكثر مما دفعت. هذه الفكرة التي سيطرت على أصحاب المعرفة، جعلت مجتمع المعرفة أمام تحدي كبير وهو كيف يمكن مواجهة الاستخدام السيئ أو غير المشروع لنتائج البحث العلمي، ومن أبرز القضايا المطروحة في هذا المجتمع نجد ما يلي:

أ) **قضية الجينوم البشري:**

مشروع الجينوم الذي في جوهره استشفاف ورسم للمعلومات التي تحتويها الخلية، التي تتكون من 23 زوجا من مجلدات للكائنات التي تتكاثر جنسيا، مثل الإنسان، وعدد أقل من ذلك بالنسبة للكائنات الأخرى، هذه المجلدات من المعلومات للخلية الواحدة تعطينا الرواية الكاملة لصفات هذا الكائن الجسدية والنفسية والعقلية، وتمثل الأساس الذي نبني عليه التخمين (إلى درجة اليقين في بعض الأحيان) حول الصيرورة الطبيعية لهذا الكائن.

ومما يضفي الأهمية على مشروع الجينوم أنه يمكن من رسم الخارطة الوراثية للكائن الحي وهو في رحم أمه، وقبل أن يتشكل جنينا كاملا، الأمر الذي يترتب عنه معرفة الخلل في حروف وفقرات وفصول الرواية قبل تسليم الأصل إلى المطبعة، وتعديل الخلل الممكن تعديله والتنبؤ بالخلل غير القابل للإصلاح في ظل التقنيات الطبية المتوفرة.

أما عن الإمكانيات التي سيوفرها البحث في هذا المجال، فيرى "**بيتر دراكر**" إن مصدر الفرص الجديدة والمتنوعة في القرن الجديد لن يتمثل في الفيزياء التي سادت في القرن العشرين بما قدمت من إنجازات عظيمة

من تطويرات محرك الاحتراق الداخلي إلى المفاعل النووي إلى الترانزيستور إلى الانترنت وغيرها من الاختراقات التي شكلت الحياة والأعمال[1]، وإنما سيكون في الهندسة البيولوجية. فالقرن الجديد هو قرن البيولوجيا. إن خريطة الجينوم البشري تتكامل بشكل كبير وفي وضوح أكبر مع تصاعد البيولوجيا. والواقع أن تباشير الفهم الجديد لشفرة الحياة يحول أكثر الصناعات ابتداءً من الزراعة والكيماويات إلى الرعاية الصحية والصيدلانية وغيرها إلى ميدان فعال وواسع للفرص الجديدة الحافلة بالتطبيقات البيولوجية.

فالشركات تقوم باكتشاف النفائس في البيولوجيا أو علوم الحياة، والتي تمثل بحق صفقة عظيمة لاستثمارات البحث والتطوير من أجل إنشاء كل أنواع المنتجات الجديدة بالاعتماد على الهندسة البيولوجية. فمثلا التشبه البيئي الحيوي، أصبح ينتج فرصا تجارية كبيرة. ففي عام 1999 في أولمبياد سدني مثلا فإن العديد من السباحين ارتدوا بذلات مصنوعة من مواد ذات إعاقة منخفضة طورت بواسطة التشبه البيئي بجلد القرش. كما أن الباحثين يعتقدون أن فهم وتبني طريقة عمل أجنحة الفراشة لتشتيت الحرارة، سيقود إلى نظام تبريد جديد لحماية رقائق الحاسوب من الحرارة المفرطة. وإن البيولوجيين يعتقدون أن جزيئات (ADN) يمكن في المستقبل أن تستخدم في خزن البيانات حيث أن غرام واحد من (ADN) يمكن أن يخزن بيانات تعادل ترليون من الأقراص المدمجة (CD). إلى حد الآن يبدو الأمر طبيعيا، لكنه سرعان ما أصبحت تقنيات الهندسة الوراثية مصدرا مثيرا للقلق[1] في إمكانية استخدامها السيئ في مجال التناسخ وتخليق (ADN) والعبث في المادة الوراثية للإنسان.

حيث أشار(A.TOFFLER) إلى أن العلماء المحترفين يتحدثون عن احتمالات مثل: إنتاج نسل من البشر لهم معدات بقرية قادرة على هضم الأعشاب والعلف لتخفيف مشكلة الغذاء، أو إنتاج عمال ذوي خصائص بيولوجية تتناسب مع متطلبات العمل، أو عمال تجميع لهم أجهزة عصبية تتحمل الأعمال الروتينية أكثر من الإنسان العادي، كما وقد أشارت دراسة حديثة إلى تزايد عدد الباحثين ذوي الصلات التجارية الذين يتدافعون في سباق نحو تسجيل البراءات ضمن هذا المشروع رغم خطورته.

ب) قضية المتاجرة بالأعضاء البشرية:

[1] نجم عبود نجم، إدارة الابتكار، المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2003، ص 107-108.

[2] A. Bondolfi, Génie génétique, l'éthique pour éviter les malentendus, sur le site : http://www.gfmer.ch/Presentation Fr/Genie genetique Bondolfi.htl

[1] La Bioéthique, Wikipédia, l'encyclopédie libre, sur le site: http://fr.wikipedia.org/wiki/Bio%C3%A9thiquetion aux herbicides

وهو أمر محضور، حيث أصبح يعتدى على الأشخاص يتم قتلهم وتجريدهم من أعضاءهم بغرض بيعها بأسعار مرتفعة لبنوك مختصة في حفظ الأعضاء البشرية. [2]

ج) قضية صناعة التبغ والكحوليات والمخدرات والأسلحة المدمرة للبيئة:

حيث لازالت تشهد هذه الصناعة تحسينات وتطويرات يساهم فيها الباحثون والمبتكرون، حيث يسخرون أفضل القدرات المعرفية لديهم في صناعة أسلحة مدمرة وملوثة للبيئة،[2] وفي مجالات أعلن أنها مضرة بصحة الإنسان ومصدر لأمراض خطيرة.

د) قضية انتهاك حقوق الملكية الفكرية:

يعد رأس المال الفكري أثمن الموجودات بالنسبة للكثير من المؤسسات واقتصاديات الدول، وسيشكل قوة الدفع لعجلة النمو الاقتصادي في المستقبل، ويتكون رأس المال الفكري من الاختراعات الفنية والدراية والأسرار التجارية والعلامات اللامادية من إنتاج الاختراع والابتكار. كما يلعب نظام حماية الملكية الفكرية وأساسه نظام البراءة دورا بارزا في حماية حقوق المبدعين. ومع أن مثل هذا النظام قد يحد من انتشار الإبداعات لأن البراءة هي حق الاحتكار المحمي بالقانون، ويدفع الأفراد والشركات إلى اعتماده كضمان لاستمرار التفوق في السوق دون مواصلة الإبداعات واستمرارها، إلا أنه من جهة أخرى فإن مثل هذا النظام يكون ضروريا لمنع التقليد للإبداع بدون مقابل أو تعويض عادل للمبدعين ليكون هذا التعويض حافزا قويا من أجل الإبداع.[1] وإن كثيرا من الشركات قد استمرت لفترة طويلة تحصل على حقوق من الشركات الأخرى التي تستخدم براءاتها وتراخيصها.

وحقوق الملكية الفكرية (التقليدية والرقمية) يمكن أن تنتهك من الأفراد العاديين أو من قبل أفراد المعرفة، ومع أن هذه الانتهاكات تعتبر جنائية إلا أنها تحمل في حالات كثيرة بعدا أخلاقيا أيضا يتمثل في أن الذي يعمل في الشركة ويطلع على أسرارها جراء عمله فيها يجب أن يكون أمينا عليها ومسؤولا عن حمايتها, ومع استخدام الحاسوب ثم الانترنت فإن حقوق الملكية الرقمية أصبحت تواجه تحديات كبيرة جراء سهولة وسرعة الاستنساخ (النسخ) في البلد وخارجه.

---

[2] Commission mondiale de l’éthique des connaissances scientifiques et de technologies
(COMEST), Rapport préparé par la division de l’éthique des sciences et des technologie de l’UNESCO, UNESCO, France, 2003, p29.

[1] صلاح زين الدين، الملكية الصناعية والتجارية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص 22-23.

ومن أنواع الانتهاكات الأخلاقية التي يمكن أن تحدث في المجال الرقمي نجد ما يلي:[2]

1- **سرقة الأجهزة والبرامج:** لا تختلف عن أية سرقة أخرى ومسؤولية الشركة الأخلاقية تتمثل في توفير الحماية اللازمة لها.

2- **قرصنة البرمجيات:** وتعرف قرصنة البرمجيات بالاستنساخ غير القانوني لبرمجيات محفوظة الحقوق، وتعتبر هذه القرصنة من أكثر الانتهاكات شيوعا ليس فقط على مستوى الأفراد وإنما على مستوى الدول (في جنوب شرق آسيا هناك شركات تعمل على استنساخ وتصدير البرمجيات المستنسخة وتعمل بحرية أكبر في دول تعتبر التقليد والتعليم منه وإعادة إنتاجه بتكلفة أقل هو أساس ميزتها التنافسية).

3- **تشويه وإتلاف المعلومات وتهديد سريتها:** وعادة ما يسبب هذا الانتهاك أضرارا مادية ومعنوية كبيرة بالشركات، لهذا تتخذ الشركات إجراءات الحماية وتنفق الكثير من الأموال والجهد ووقت العاملين فيها من أجل أمن معلوماتها.

4- **الفايروسات:** تمثل مشكلة خطيرة، فهناك الآلاف منها حيث بات يظهر ما يقارب المائتين فيروس جديد شهريا، والتي تعددت خصائصها وأضرارها فالبعض ينشط في تاريخ معين والبعض الآخر يأتي ملتصقا بملفات عادية وعند تشغيلها فإن الفيروس ينشط ويبدأ في العمل، حيث يقوم بإتلاف الملفات الموجودة على القرص الصلب أو إتلاف القرص الصلب ذاته أو إرسال الملفات المهمة بالبريد الالكتروني أو نشرها عبر شبكة الانترنت.

هـ) قضية إدراج حقوق الملكية الفكرية ضمن الاتفاقية العامة للتجارة " GAAT " وبعدها الأخلاقي:

سعت الدول المتقدمة لإدراج ومناقشة حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة في مفاوضات جولة الأورغواي والوصول إلى اتفاق بشأنها في إطار المنظمة العالمية للتجارة من أجل تأمين إجراءات حماية كافية للتكنولوجيا ولبراءة الاختراع، وكانت حجتهم في ذلك تعرض السلع المتطورة إلى عمليات القرصنة والتقليد من قبل الدول النامية وخاصة دول شرق آسيا. بالإضافة إلى زيادة أهمية هذا الموضوع في التجارة الدولية حيث ارتفع إجمالي دخل الملكية الفكرية من المصادر الأجنبية بالنسبة لمجموع الدول السبع الصناعية الكبرى من (30) مليار دولار عام 1980 إلى (71) مليار دولار عام 1990.[1]

---

[2] محمد عواد الزيات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع , عمان, 2008، ص331-332.

[1] بورحلة سامية، واقع اقتصاديات الدول العربية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير،الجزائر، 2005، ص26.

أما الدول النامية فقد عارضت إدراج هذا الموضوع (حقوق الملكية الفكرية) ضمن اتفاقية الجات للأسباب التالية:[2]

السبب الأول: ما لابد أن تفقده الدول النامية من دخل سوف تكون ملزمة بتحويله، طبقا للاتفاقية الجديدة لأصحاب هذه الحقوق الفكرية في الدول الصناعية، مقابل استخدام هذه الاختراعات أو إعادة إنتاج المؤلفات والأعمال الفنية، أو استخدام الأسماء والعلامات التجارية لم تكن تدفع مقابل له من قبل.

السبب الثاني: يتمثل في عرقلة أو تأخير انتقال التكنولوجيا الحديثة في مختلف أنواع السلع والخدمات، إلى الدول النامية، لما أصبح يتطلبه هذا بعد الاتفاقية الجديدة، من دفع مقابل باهظ، كلما أرادت الدول النامية تطبيق فن إنتاجي تحميه هذه الاتفاقية.

كما يرى المعارضون لإدراج الملكية الفكرية في إطار المنظمة العالمية للتجارة: أن موضوع الحماية للملكية الفكرية يستند إلى مبدأ آخر ألا وهو حق صاحب براءة الاختراع أو حق التأليف أو العلامة التجارية، في أن يحصل على مقابل لهذا من كل من يستفيد من هذا الاختراع أو المؤلف أو العلامة التجارية، وهو مبدأ قانوني بحت وهو ضعيف الصلة جدا بتحرير التجارة. فتوسيع نطاق تحرير التجارة في السلع والخدمات كان تبريرها الأساسي هو ما يجلبه هذا التحرير للتجارة من منافع اقتصادية للجميع لما ينطوي عليه من توزيع للموارد طبقا لمبدأ النفقات النسبية.

فيمكن تبني العكس تماما، وهو أنّ الاختراع، أيا كان، هو نتيجة تراث إنساني عام يجب أن يكون الانتفاع به متاحا للناس جميعا خاصة إذا تعلق الأمر بالصناعات الصيدلانية، وأنّ حرمان بعض الناس، وبخاصة إذا كانوا ينتمون إلى الدول الأقل دخلا من استخدام ثمرات التقدم التكنولوجي في البلاد الأكثر تقدما، ينطوي على موقف غير إنساني، أو احتكار السلع، إلى غير ذلك من المواقف التي قد لا تقل جاذبية من الناحية الأخلاقية عن الموقف المناصر لحماية الملكية الفكرية.

الخاتمة والتوصيات:

من خلال مجمل ما تقدم من قضايا ومخاوف مطروحة في مجتمع المعرفة، نصل إلى أنه يجب إعادة النظر في المبادئ الاقتصادية والحدود الجيوسياسية للأوطان، وإعطاء فهم جديد لدور الحكومات وعلاقتها بالأفراد ودور المؤسسات الدولية في ظل مجتمع المعرفة، كما تبرز الحاجة إلى بلورة قيم أخلاقية جديدة تسير جنبا إلى جنب مع التطور العلمي الحاصل كي لا ينحرف البحث والابتكار عن غرضهما الأصلي الذي هو خدمة البشرية. وفي الأخير نوصي بما يلي:

1- توعية المجتمع بأخلاقيات الحاسوب ومبادئها مثل:[1]

[2] حلال أمين، سر العولمة والتنمية العربية من حملة نابوليون إلى حملة الأورغواي 1979 – 1998، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999، ص 183- 184.

- أنت يجب أن لا تستنسخ أو تستعمل برامج ملكية لم تدفع مقابلها.
- أنت يجب أن لا تستولي على مخرجات فكرية تعود للآخرين.
- أنت يجب أن لا تتجسس أو تخترق حسابات الأشخاص.

2- **تدريس الأخلاق كمقرر أساسي**: خاصة في التخصصات التي لها علاقة بالمعرفة مثل تقنية المعومات وهندسة الحاسوب والبرمجيات ونظم المعلومات ... الخ، وذلك من أجل الحث على تجنب الاستخدامات السلبية للحواسيب ونتائج البحث العلمي.

3- **المصداقية**: إن المصداقية حيال المجتمع وحيال الذات تمثل جانبا جوهريا للأخلاقيات الفردية للباحثين، ويجب أن تكون هذه المصداقية أساسا غير قابل للاهتزاز في كل الأنشطة الفنية، وهي التي تمكن من رفض تأدية العمل غير المسؤول.

4- **التحلي بالمسؤولية**: يجب على المهندسين والعلماء الباحثين التحلي بالمسؤولية في أنشطتهم ومدخلات صنع قراراتهم أمام السلطات أو الجماعات، وأن هذه المسؤولية تعتبر شخصية ولا يمكن تفويضها، وإن الالتزام بهذه المسؤولية يكون في ثلاث مجالات:

- **رعاية المجتمع**: ويكون الهدف هو المساهمة في رفاهية البشرية.
- **حماية البيئة والطبيعة**: وتكون الغاية المحافظة على أسس الحياة.
- **ضمان النجاح الاقتصادي**: ويكون الهدف هو الإيفاء بالمطالب المشروعة لأطراف الشركة والمجتمع.

5- النظرة الشاملة: بهدف تحمل المسؤولية من وجهات نظر اجتماعية وبيئية واقتصادية، ولكي يكون ممكنا تحقيق الحلول الشاملة المثلى في المشروعات والمهام المعقدة.

6- **التمكن التقني والتدريب المتقدم**: على المهندسين والعلماء الباحثين أن يستمروا بالتدريب والحفاظ على خطى التقدم من خلال التعلم والتعليم، في مجال خبرتهم وفي المفاهيم التقنية ذات العلاقة.

قائمة المراجع:

1. الخلوف الملكاوي، إدارة المعرفة، الممارسات والمفاهيم، الوراق، عمان، الأردن، ط1، 2007.
2. حلال أمين، سر العولمة والتنمية العربية من حملة نابوليون إلى حملة الأورغواي 1979– 1998، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999.
3. سعيد بن حمد الربيعي، التعليم العالي في عصر المعرفة، التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل، الشروق، الأردن، 2008.
4. صلاح زين الدين، الملكية الصناعية والتجارية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

[1] محمد عواد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، مرجع سبق ذكره، ص 332.

5. طاهر محسن منصور, نعمة عباس الخفاجي, قرارات في الفكر الإداري المعاصر, دار اليازوري، الأردن، 2008.

6. علي السلمي، إدارة التميز، نماذج وتقنيات الإدارة في عصر المعرفة، دار غريب، القاهرة، 2002.

7. مهدي السمرائي، إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي، دار جرير، ط1، الأردن، 2007.

8. محمد عواد الزيات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, 2008.

9. نجم عبود نجم، إدارة الابتكار، المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2003.

10. بورحلة سامية، واقع اقتصاديات الدول العربية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير، الجزائر، 2005.

11. تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2002.

12. تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2003، ص 36.

13. تقرير المعرفة العربي لعام 2009، نحو تواصل معرفي منتج، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

14. كمال منصوري، عيسى خليفي، اندماج الاقتصاديات العربية في اقتصاد المعرفة، المقومات والعوائق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4.

15- Bulletin Internationale de l'enseignement scientifique et technologique et de l'éducation environnementale de l'UNESCO , L'éthique de la science et de la technologie, UNESCO, 2000.

16- Rapport préparé par la division de l'éthique des sciences et des technologie de l'UNESCO, Commission mondiale de l'éthique des connaissances scientifiques et de technologies (COMEST), UNESCO, France, 2003.

17- A. Bondolfi, Génie génétique, l'éthique pour éviter les malentendus, sur le site : http://www.gfmer.ch/Presentation Fr/Genie genetique Bondolfi.htl

18- La Bioéthique, Wikipédia, l'encyclopédie libre, sur le site : http://fr.wikipedia.org/wiki/Bio%C3%A9thiquetion aux herbicides